

# مركز «شمس» يختتم دورة تدريبية حول تعزيز مفاهيم الديمقراطية والثقافة المدنية



جنين - علي سمودي - في إطار مساعيه الهادفة لتعزيز مفاهيم الديمقراطية والثقافة المدنية في أوساط الشباب والشابات، اختتم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" دورة تدريبية بعنوان (مفاهيم الديمقراطية والثقافة المدنية) لطلاب وطالبات كليات الشريعة في الجامعات الفلسطينية، بدعم من الصندوق الوطني (NED)، وافتتح الدورة إبراهيم العبد منسق المشروع حيث قدم نبذة حول طبيعة عمل المركز ونشاطاته، وقال "إن الهدف من الدورة هو توفير الفرصة التدريبية للمجموعة من طلبة كليات الشريعة من أجل إكسابهم مجموعة من المهارات والمعارف، وإلى فتح حوارات شبابية حول مفاهيم الديمقراطية وثقافة المدنية ورفع مستوى الوعي الحقوقي لدى الشباب.

وأكد بشار الديك ممثل مركز "شمس" بأن الديمقراطية نظام حكم وتداول للسلطة في الدولة بشكل سلمي، والديمقراطية وإن كان البعض ينسبها للغرب فالأولى أن نكون نحن أصحابها، وأحدى تجليات الديمقراطية تكون عبر صندوق الاقتراع ففيها مصلحة للشعب وللوطن، والدول التي استخدمت الديمقراطية كنظام حكم هي من أنجح الدول، ونحن أولى بتطبيق الديمقراطية كوننا أصحاب حضارة وأصحاب عقيدة.

ومن جانبه تمنى إيداشتية أن تضيف الدورة الجديد من المعلومات للمتدربين لتمكنهم من معرفة قضايا الديمقراطية بشكل أكثر عمالية.

## الإسلاميين والديمقراطية

أكد الدكتور عبد الملك الريماوي أستاذ القانون والنظم السياسية في جامعة القدس، أن تطورا فكريا وسياسيا كبيرا قد طرأ في أواخر نصف القرن الأخير في الأفكار والرؤى والتصورات لدى التيار الإسلامي وخصوصا بعد وصول البعض منهم عن طريق الديمقراطية والانتخابات إلى سدة الحكم والسلطة كما هو الحال في فلسطين ومصر وتركيا ومثل هذه النتيجة لم تكن إلا بعد شوط من الجدل الحثيث على مدى ثلثي القرن الماضي وحتى اليوم حول الديمقراطية والإسلام حدود الالتقاء ونقاط الاختلاف. وقال : هناك وجهات نظر حول الديمقراطية والإسلام بين أربعة تيارات أو مدارس فكرية : فالتيار الأول، وهو الذي حاول أن يظهر أن في الإسلام ما يقابل ديمقراطية الغرب، وهذا التيار يؤكد على الشورى ودلالاتها السياسية كإبدال فكري وفلسفي لمفهوم الديمقراطية الغربية، وأوضح أن التيار الثاني حاول أن يظهر نظرية الشورى في الإسلام مقابل الديمقراطية في الغرب، حيث أن الشورى والديمقراطية الغربية بينهما اختلافات شكلية بسيطة ولعل أبرز ما يمثل هذه المدرسة هم تيار "الإخوان المسلمون" بكل فترعاته ومدارسه في العالم الإسلامي. أما التيار الثالث فحاول التشكيك بالهجوم على الديمقراطية الغرب، والتيار الرابع هو المتمثل بتلك المدرسة التي رفضت الديمقراطية واعتبرتها فكرة لا تمت للإسلام بصلة.

وأكد الدكتور ناصر مطر بان الديمقراطية وحقوق الإنسان مصطلحان واضحا للعالم ولكن مشتركان بعلاقة متبادلة، الديمقراطية تعزى إلى الحكم من الشعب. وتناول بعض المواد التي لخصت في اليوم العالمي للديمقراطية منها المادة السادسة والتي تتناول علة أن الديمقراطية لا تتضمن عن الحقوق المنصوص عليها في الوثائق الدولية.

من جهته، قال الدكتور سبير عوض أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت أن العلمانية تعني إصطلاحا فصل المؤسسات الدينية عن السلطة السياسية، وقد تعني أيضا عدم قيام الحكومة أو الدولة بواجباتها الدينية على المواطن وتبني معتقد أو دين أو تقليد معين لأسباب

ذاتية غير موضوعية، كما تكفل الحق في عدم اعتناق دين معين وعدم تبني دين معين كدين رسمي للدولة. وبمعنى عام فإن هذا المصطلح يشير إلى الرأي القائل بأن الأنشطة البشرية والقرارات وخصوصا السياسية منها يجب أن تكون غير خاضعة لتأثير المؤسسات الدينية.

وقال أن العلمانية منهج شامل يتعلق بالحياة والسياسة يقوم على فصل الدين عن أمور الحياة العامة والدولة أما الليبرالية فمنهج يقوم على تقديس الحرية الفردية واحترام حقوق الإنسان والملكية الفردية، كذلك في العلمانية مقاييس الخير والشر والصحيح والخاطئ متغيرة فلا دين يحكم ولا عادات ولا تقاليد ولا عرف، فالشر قد يكون خيرا حيناً والعكس صحيحا، أما في العلمانية القدسية للمجموعة والجمتمع لا الفرد. فلا ملكية إلا ملكية المجتمع، مثل الشيوعية. وأخيرا في الليبرالية كل ما يفعله الإنسان من خير أو شر مبرر فلا يجوز المبالغة في معاقبة الفرد على أقواله وأفعاله وإن كانت تضر المجتمع.

وقال الدكتور محمد الأحمد أستاذ القانون في جامعة بيرزيت أن عملية التحول الديمقراطي تتطلب عقدا اجتماعيا جديدا، والوثيقة الحاكمة لهذا العقد هي الدستور ومن هنا تأتي أهمية الدستور من كونه القانون الأسمى للبلاد، وهو يحدد نظام الحكم في الدولة، واختصاصات سلطاتها الثلاث، وتلتزم به كل القوانين الأدنى مرتبة في الهرم التشريعي.

وقال إن الانتقال السلمي للسلطة على وفق مبدأ تداول السلطة هو جوهر العملية الديمقراطية، وهو الجانب الإيجابي الذي يثرى العملية السياسية ويؤسس لعملية الإصلاح السياسي المستمرة ولا تقوم فلسفة الديمقراطية إلا باعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة. ويستلزم مبدأ التعاقب التعددية السياسية، كما يؤسس في ذات الوقت لمبدأ سيادة حكم الأغلبية.

وقالت المحامية والخبيرة فاتن بوليفه أن أهمية تفعيل دور الشباب في نشر وتعزيز الديمقراطية، تكمن في دور الشباب في المشاركة الاجتماعية والمشاركة في النشاط السياسي، سواء النشاط الوطني العام أو النشاط من خلال منظمات وأحزاب سياسية ويجب السعي من النظام السياسي لبناء مجتمع ديمقراطي تصان فيه الحريات والحقوق العامة والخاصة بما هو دورهم في الانتخابات وهذا يقصر الشباب كيف أثرت عليهم النزوات العنصرية والعكاسا على حدادهم كجسطة من الشباب السليمين في المجتمع يتصايا الديمقراطية. وقالته من هنا أبرز أهمية وضرة أن يكون هناك دور فاعل للشباب بمختلف مناحي الحياة

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مستفيدين من حالة الحراك الشعبي بمختلف الأقطار العربية، مؤكدة ان الشباب يمتلكون طاقة كبرى إذا ما جرى تفعيلها، سوف تؤدي إلى نتائج إيجابية كبرى سيما وأن الشباب يشكلون النسبة الأكبر في المجتمع والقوة الانتخابية الأكبر، وبذات الوقت على الشباب أن يحددوا أهدافهم بدقة وإلى أين يريدون أن يتجهوا وما هي التحديات التي تواجههم في سعيهم لتحقيق أهدافهم

من جهته، قال الدكتور نشأت الاقطنش أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت ان الإسلام دين، والدين علاقة وروحية بين الرب، ومن يعتقد به. والسياسة للسياسيين وقد توصلت التجربة البشرية بعد مسيرة مضيئة، ونظريات شتى، وحكم ديني، ومذهبي، وعقائدي، وعسكري، وتوتاليتاري(شمولي)، وديكتاتوري، أن الديمقراطية على أساس انتخاب الشعب ممثليه ليرلمان يناقش، ويحاسب حكومة الأغلبية السياسية. وقد يجدد الشعب "البيعة" لهذه الحكومة، أو ينتخب أغلبية جديدة من حزب، أو ائتلاف سياسي آخر.

وفي نفس السياق، قال الاقطنش ان مبدأ سيادة الأمة هو لب الديمقراطية وأساسها المتين والسيادة هي تلك السلطة العليا التي تضارعا سلطة أخرى فإذا كانت السيادة للأمة كانت لإرادتها تلك السلطة العليا ولما كانت الأمة في مجموعها يستحيل عليها ممارسة مظاهر السلطة والسيادة، فإن أفراد الأمة يختارون نوابا ينوبون عنها في ممارسة مظاهر السيادة والسلطان عن طريق الانتخاب وتعبر الأمة عن إرادتها في صورة القانون، ويمكن للأمة أن تصدر ما تشاء من قوانين، ولا يحد من إرادة الأمة شيء. وأشار الى ان بعض المسلمين تأثر بهذا المبدأ وقتنوا به، ثم نظروا إلى النظام الإسلامي فوجدوا أن الأمة هي التي تختار حاكمها وترقيه وتناصحه وتحاسبه، وتملك وحدها عزله إن حاد عن الطريق السليم، فالحاكم وكيل عن الأمة يستمد سلطانه منها، أو هكذا ينبغي أن يكون الحاكم في المجتمع المسلم وانتهى هؤلاء إلى أن الأمة هي صاحبة السيادة في الدولة الإسلامية، وأن الأمة هي مصدر السلطات، وأن المسلمين هم أول من قرر هذه الحقيقة وعمل بها. وقال : الأمة كذلك مسؤولة عن إقامة الدين وشرائعه وأحكامه ولهذا فإن نصوص القرآن والسنة تتوجه بالخطاب لعموم المؤمنين المكلفين بإقامة هذه الأحكام والسيادة هي الدولة العلمانية لله تعالى متمثلة في أحكام شريعته الخالدة التي تعبد الناس بها، والأمة مسؤولة عن تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية لأنها حاملة الأمانة

والمخاطبة بأحكام الشريعة، وكذلك الأمة تختار الحاكم الذي ينوب عنها في تنفيذ أحكام الشريعة وسياسة الأمور الدينية على مقتضاها، وذلك لأن الأمة مجتمعة لا تستطيع أن تقوم بهذه المهام.

وتحدث الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، أستاذ القانون الدولي الدكتور حنا عيسى حول أطروحات التيارات السياسية عن الديمقراطية الأطروحة الليبرالية، الأطروحة الماركسية، الأطروحة الإسلامية، والأطروحة القومية.

وقال أن معنى الديمقراطية لغويا، كلمة من اليونانية تعني "حكم الشعب" أو "حكم الشعب لنفسه"، أما الديمقراطية اصطلاحا بمفهومها الشامل فتعني "الحكومة التي تقرر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطات إلى رقابة رأي عام حر له وسائل قانونية تكفل خضوع الحكومة له. مشيراً إلى تاريخ الديمقراطية الذي يعود إلى أئينا القديمة في القرن الخامس قبل الميلاد.

كما وتحدث عن أشكال الحكم الديمقراطي، وهي الديمقراطية المباشرة والتي تسمى بـ "الديمقراطية النقية" وهي الأقل شيوعا وتمثل النظام الذي يصوت فيه الشعب على قرارات الحكومة مثل المصادقة على القوانين أو رفضها، وتسمى أيضا بـ "الديمقراطية المباشرة" لأن الناس يمارسون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم. وأضاف: هناك نوع آخر وهو "الديمقراطية النيابية" وهي نظام سياسي يصوت فيه أفراد الشعب على القرارات التي تتفق ومصالح الناخبين. وتسمى بالنيابية لأن الشعب لا يصوت على قرارات الحكومة بل ينتخب نوابا يقررون عنهم.

وأشار د. عيسى إلى إمكانية تقسيم الديمقراطيات إلى ديمقراطيات ليبرالية (حرّة) وغير ليبرالية (غير حرّة). فالديمقراطية الليبرالية شكل من أشكال الديمقراطية تكون فيها السلطة الحاكمة خاضعة لسلطة القانون ومبدأ فصل السلطات، ويضمن دستور الدولة للمواطنين (وبالتالي للأقليات أيضا) حقوقا لا يمكن انتهاكها. أما الديمقراطية غير الليبرالية (غير الحرّة) فهي شكل من أشكال الديمقراطية لا توجد فيها حدود تحد من سلطات النواب المنتخبين ليحكموا كيفما شاءوا. أما الديمقراطية الاشتراكية، يمكن القول بأنها مشتقة من الأفكار الاشتراكية في غطاء تقديمي، تدريجي، ديمقراطي ودستوري.